

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مقياس: تحليل الوثائق السياسية والموثيق الدولية

السنة: ثانية التخصص: جذع مشترك علوم سياسية

# ملخص تحليل الوثائق السياسية والموثيق الدولية

أستاذ المقياس:

أ. فاروق أهناي

الموسم الجامعي: 2018/2017

## أنواع الوثائق السياسية:

- (1) - الخطب السياسية.
- (2) - البيانات السياسية.
- (3) - المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية (ذات طابع سياسي-قانوني).
- (4) - المواثيق السياسية الرسمية.
- (5) - تصاريح سياسية رسمية.
- (6) - المراسلات الحكومية وبين الحكومية الدبلوماسية الرسمية.

تصدر هذه الوثائق السياسية عن أفراد أو جماعات أو مؤسسات سياسية في السلطة أو المعارضة: رئيس، مجموعة رؤساء، وزير، مجلس وزراء، زعيم سياسي لحركة سياسية، ممثلي حكومات ووفودها، حزب أو مجموعة أحزاب.

- **التحليل:** المقصود به تفكيك النص ومعرفة أسراره وخفاياه فعند القول مثلا "تحليل الدم" نقصد معرفة جزئيات الدم من حيث نسبة الدهون ونسبة السكر في الدم وأنواع فصيلته.
- أما تحليل الخطاب السياسي فعملية تختلف عن قراءة الخطاب، وإن كانت القراءة هي نقطة البداية اللازمة للقيام بعملية التحليل.

بينما التحليل للخطاب السياسي هو القيام بتفكيكه، لقراءته قراءة منهجية معمقة.

## المحور الأول/ تحليل المحتوى:

### البدايات التاريخية لتحليل المحتوى:

لا يوجد تاريخ دقيق لبدايات تحليل المحتوى، وإنما تعود بداياته إلى لازويل **Lasswill** وزملائه في عام 1930م عندما كانوا في مدرسة الصحافة في كولومبيا بأمريكا ثم تبعه الدراسة التي أجراها **سييد Speed** لمقارنة التغير في طبيعة الحد من صحف نيويورك بعد محاولة جريدة نيويورك تايمز زيادة توزيعها بتخفيض الثمن وزيادة الحجم واتجاهها إلى الإثارة في تحرير الموضوعات الصحفية.

وأصبحت الدراسات التي تطبق تحليل المحتوى من الدراسات المتميزة التي طبق فيها نموذج لتحليل المحتوى، ومن هذه الدراسات دراسة **ويلي Willey** للصحف الإقليمية التي استخدم فيها نفس الفئات ونفس المقاييس لدراسة تطور الصحف الإقليمية الأسبوعية التي كان يعتمد عليها وحدها خلال حرب الاستقلال الأمريكية.

وفي عام 1940م كان هناك استخدام منظم للمنهج في بحوث الصحافة بعد الدراسات التي قدمها كل من "لازويل ووليتس" من خلال المعارف الخاصة بدراسة الدعاية في جامعة شيكاغو، ثم توالى الدراسات المرتبطة بتحليل المحتوى كمنهج علمي حيث أجرى "باركوس" دراسة تحليلية كمية على 1719 بحثاً ومرجعاً في تحليل و تعقد المؤتمرات والندوات، ومن ذلك المؤتمر القومي الأمريكي الذي عقد عام 1967م لتحليل المحتوى وهو المؤتمر الأول الذي خصص لهذا الموضوع حيث نوقشت خلاله العديد من البحوث الخاصة بنظم تحليل المحتوى.

أما في البلدان العربية فظهر في مجال الدراسات الاجتماعية أولاً ثم تلاه المجال الإعلامي عندما أنشئت كلية الإعلام في مصر عام 1970م حيث بدأت الدراسات والبحوث الإعلامية تطبق منهج تحليل المحتوى بأدواته وأساليبه وهكذا بدأت الرسائل الجامعية من ماجستير ودكتوراه تعتمد على منهج تحليل المحتوى في بحوثها وأطروحاتها في جامعات البلدان العربية.

### مفهوم تحليل المحتوى:

اختلف علماء التربية والباحثين في منهجية البحث حول مفهوم تحليل وأسأنف هذا الاختلاف إلى فئتين متغايرتين تماماً من حيث تحديدهم لمفهوم تحليل المحتوى:

**الفئة الأولى:** ترى تحليل المحتوى أنه يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي وبعضهم يرى أنه يهدف إلى التصنيف الكمي لمضمون معين البعض الآخر يرى أنه تصنيف سمات الأدوات الفكرية في فئات ومن هؤلاء:

1- **كابلان Kaplan** يرى بأن تحليل المحتوى يهدف إلى التصنيف الكمي لمضمون معين في ضوء نظام للفئات صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون. **جانيس Janis** بأنه أسلوب لتصنيف سمات الأدوات الفكرية في فئات طبقاً لبعض القواعد التي يراها المحلل كباحث علمي.

- 2- بيرلسون **Berelson** يعرف تحليل المحتوى بأنه أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر من مواد الاتصال.
- 3- **عبد الباسط محمد** حيث يقول: تحليل المحتوى هو أسلوب يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال.
- 4- **زيدان عبد الباقي** يرى أن تحليل المضمون من وجهة نظره منهج و أداة للوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال وأنه يستخدم في تصوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في المجتمع.
- الفئة الثانية:** وهم الذين خلطوا بين مفهوم تحليل المحتوى وبين المفاهيم الأخرى كتحليل المضمون أو المنهج الوثائقي ومن هؤلاء:

- 1- **باد Budd** أن تحليل المحتوى أسلوب منظم لتحليل مضمون رسالة معينة، أنه أداة لملاحظة وتحليل السلوك الظاهر للاتصال بين مجموعة منتقاة من الأفراد القائمين بالاتصال
- 2- **لازويل Lasswill** حيث يرى أن تحليل المحتوى يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لما يقال عن موضوع معين في وقت معين.
- 3- **حسين الهبائلي:** تحليل المحتوى بأنه البحث عن المعلومات الموجودة داخل وعاء ما، والتفسير الدقيق للمفهوم أو المفاهيم التي جاءت في النص أو الحديث أو الصورة، والتعبير عنها بوضوح وموضوعية وشمولية ودقة.
- 4- **محمد الجوهري:** يرى أن تحليل المضمون طريقة تمكن عالم الاجتماع من ملاحظة سلوك الأفراد بطريقة غير مباشرة من خلال تحليله للأشياء.
- أما التعريف الذي يعد من أشمل هذه التعريفات: وأوضحها في تحديد مفهوم تحليل المحتوى هو كما ذكره الدكتور العساف وهو: تعريف بيرلسون ( عبارة عن طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى أسلوب الاتصال) لأنه يؤكد على الخصائص التالية:

- تحليل المحتوى لا يجري بغرض الحصر الكمي لوحدة التحليل فقط وإنما يتعداه لمحاولة تحقيق هدف معين.
  - أنه يقتصر على وصف الظاهر وما قاله الإنسان أو كتبه صراحة فقط دون اللجوء إلى تأويله.
  - أنه لم يحدد أسلوب اتصال دون غيره ولكن يمكن للباحث أن يطبقه على أي مادة اتصال مكتوبة أو مصورة.
- أنه يعتمد على الرصد التكراري المنظم لوحدة التحليل المختارة.

اتجاهات حول طبيعة مفهوم تحليل المحتوى:

هناك اختلافا في بعض المحددات الخاصة بتعريف تحليل المحتوى, يمكن من خلالها تصنيف اتجاهات التعريف في اتجاهين أساسيين:

**الاتجاه الأول:** هو الاتجاه الوصفي في تحليل المحتوى والذي عاصر فترة النشأة، واستمر بعد ذلك وعنه استعار بعض الباحثين في مصر التعريف وخاصة في بحوث علم الاجتماع .

**1- الاتجاه الثاني:** وهو الاتجاه الاستدلالي في التحليل الذي يتخطى مجرد وصف المحتوى إلى الخروج باستدلالات عن عناصر العملية الإعلامية والمعاني الضمنية أو الكامنة في المحتوى والذي ظهر في نهاية الخمسينات وبداية.

### **الفرق بين تحليل المحتوى وتحليل المضمون والمنهج الوثائقي:**

من خلال استعراضنا لعدد من تعريفات الباحثين اتضح أن هناك خلط واضح في مفهوم تحليل المحتوى، فمنهم من يتحدث عن المنهج الوثائقي تحت مسمى تحليل المحتوى ومنهم من يدرج تحليل المضمون تحت منهج تحليل المحتوى حتى أن كتاب سمير محمد حسين اسمه (تحليل المضمون تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته) وهو يريد بذلك تحليل المحتوى، ولكن هناك فرق بينهما في التعريف واستعمالات كل واحد منهم:

**فتحليل المضمون:** هو ما يقوم به الباحث من تحليل للمعلومات الوثائقية في أي منهج يعتمد على المصادر الأصلية كمنهج التحليل الوثائقي والمنهج التاريخي وغيرهم، فهو يشترك في معظم مناهج البحث عند الإشارة في تحليل مضمون البيانات.

**أما المنهج الوثائقي:** فهو استخراج الأدلة والبراهين من الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة عن طريق التحليل الشامل.

**تحليل المحتوى هو:** عبارة عن طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى أسلوب الاتصال.

ولهذا يخطئ كثير من الباحثين حين يرون أن تحليل المحتوى هو تحليل المضمون أو التحليل الوثائقي ولكن الباحث الجيد الذي اطلع على الكتب التي كتبت في مناهج البحث يجد أن تحليل المحتوى يقصد به التكميم الذي يطبق على الظاهرة المدروسة وثائقيا أي عد وحدات التحليل ولا يتجاوز هذا العدد إلى التعليل أو ربط السبب بالنتيجة أو معرفة العلاقات، أي أقرأ الوصف ولا أتجاوزه إلى غيره. وهو أشبه ما يكون بالمنهج المسحي في معرفة الواقع فهو يصف فقط ولكن لا يجيب على سؤال لماذا؟، وإذا كان

المنهج المسحي يطبق على المباني والبشر والأجهزة فتحليل المحتوى يطبق لوصف كمي للظاهرة المدروسة أو للمقارنة بين ظاهرتين أو تقويم لظاهرة معينة من خلال معرفة الاتجاه الغالب حولها.

**الخطوات المنهجية المقصودة في منهج تحليل المحتوى والخاصة به، هي كما ذكرها الدكتور العساف وهي:**

1- **تصنيف المحتويات المبحوثة:** حيث يعد أهم خطوة في تحليل المحتوى لأنه انعكاس مباشر للمشكلة المراد دراستها ومن الأمثلة على التصنيف. أن تصنف محتويات دفاتر الإعارة من المكتبات المدرسية إلى كتب أدبية وكتب علمية.

2- **تحليل وحدات التحليل:** حيث عدد بيرلسون خمس وحدات أساسية في للتحليل هي: (الكلمة، الموضوع، الشخصية، المفردة، الوحدة القياسية أو الزمنية).

■ **فالكلمة:** كأن يقوم الباحث بحصر كمي لفظ معين له دلالاته الفكرية أو السياسية أو التربوية.

■ **والموضوع:** وهو إما جملة أو أكثر تؤكد مفهوماً معيناً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً.

■ **والشخصية:** يقصد بها الحصر الكمي لخصائص وسمات محددة ترسم شخصية معينة سواء أكانت تلك الشخصية شخصاً بعينه أو فئة من الناس أو مجتمع من المجتمعات.

■ **المفردة:** وهي الوحدة التي يستخدمها المصدر في نقل المعاني والأفكار.

■ **الوحدة القياسية أو الزمنية:** كأن يقوم الباحث بحصر كمي لطول المقال أو عدد صفحاته أو مقاطعه أو حصر كمي لمدة النقاش فيه عبر وسائل الاعلام.

3- **تصميم استمارة التحليل:** وهي الاستمارة التي يصممها الباحث ليفرغ فيها محتوى كل مصدر في

حال تعدادها، بحيث تنتهي علاقته بعد ذلك بمصدر ذلك المحتوى وتحتوي استمارة التحليل على (

البيانات الأولية - فئات المحتوى - وحدات التحليل - الملاحظات )

4- **تصميم جداول التفرغ:** ويفرغ فيها الباحث المعلومات من استمارات التحليل تفرغاً كميّاً.

5- **تفرغ محتوى كل وثيقة بالاستمارة الخاصة بها.**

6- **تطبيق المعالجات الاحصائية اللازمة الوصفية منها والتحليلية.**

7- **سرد النتائج وتفسيرها.**

**مزايا وعيوب تحليل البيانات ضمن تحليل المحتوى:**

**أ/ مزايا تحليل المحتوى:**

■ وجود مصدر المعلومة لدى الباحث وإمكانية الرجوع له أثناء إجرائه للبحث.

■ بواسطة تحليل المحتوى يمكن معرفة اتجاهات وأراء وقيم قد لا يمكن الحصول عليها بواسطة الاتصال المباشر بأصحابها.

■ تحيز الباحث في تحليل المحتوى أقل منه في طرق البحث الأخرى بسبب الطبيعة الكمية الظاهرة التي يتصف بها.  
ب/ عيوب تحليل المحتوى:

- احتمال التوصل إلى استنتاجات وأحكام خاطئة على الرغم من تأكيد وحدة التحليل لها .
- محدودية الوثائق وعدم شمولها مما ينعكس على النتائج .
- احتمالية سوء تطبيق تحليل المحتوى حيث يحتاج من الباحث أن يكون واضحاً ودقيقاً.

المحور الثاني/ تقنيات تحليل الخطاب السياسي: تستهدف عملية التحليل للخطاب السياسي هدفين أساسيين هما:

- ✓ مساعدة غير المختصين للتعلم في فهم الوقائع والأحداث السياسية.
- ✓ وتمكين المختصين والممارسين للعملية السياسية من الارتقاء إلى ممارسة سياسية محترفة تتميز بالفعالية والكفاءة.

من الأهداف العامة لعملية تحليل الخطابات السياسية:

- (1)- التعرف على رؤية محرري الخطابات السياسية لقضايا سياسية محلية، وطنية أو دولية، مهما كانت أبعادها مركبة: قانونية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، أمنية، سياسية بحثة،... الخ
- (2)- التعرف على مواقف الأطراف المعنية من محتوى الخطاب السياسي.
- (3)- التعرف على الأهمية التاريخية للخطاب السياسي، أي على مدى تأثيره على سيرورة التاريخ السياسي.
- (4)- التمرن على القراءة التحليلية النقدية للخطابات السياسية.

المراحل الأساسية لعملية تحليل الخطاب السياسي:

التحليل يعنى باختصار عملية تقسيم الموضوع إلى عناصره الأساسية من خلال اتباع مراحل منتظمة تتم بأسلوب معين من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي تطرح في أي عملية اتصال (هنا اتصال سياسي): من قال؟ لمن؟ ماذا؟ كيف؟ وبأثر؟

فتحليل الخطاب السياسي ينصب على خطاب سياسي معين نعيه اهتمامنا ونطرح بشأنه عدة أسئلة تتفاوت أهميتها وتسلسلها ولكنها كلها يجب أن تتضمن الأسئلة أعلاه إضافة إلى أسئلة أخرى مثل: أين؟ ولماذا؟ ومع من؟ وضد من؟...

وذلك لأن الخطاب السياسي وسيلة من وسائل الاتصال والإعلام السياسي والدعاية السياسية والحرب النفسية والتثقيف والتوعية السياسيان.

هناك أربع مراحل أساسية ينبغي التقيد بها لإتمام عملية تحليل الخطاب السياسي وهي:

### المرحلة الأولى/ جمع معلومات عن الخطاب السياسي المراد تحليله:

وهي مدخل لكل ما يحيط بالخطاب من معطيات البيئة الخارجية الموضوعية، لا بد منها لقراءة أي خطاب، بينما كافة المراحل اللاحقة لجمع المعلومات تتم داخل الخطاب متناولة توضيح التعبيرات والمفردات والمفاهيم الأساسية، ثم تفسير بنية الخطاب وفي النهاية تصميم خطة التحليل.

وفي هذه المرحلة على المحلل القيام بـ:

(1)- صياغة تصور معين للمشهد (la mise en scène): تحدد فيه ملامح شخصية مؤلف الخطاب السياسي، ومكان تأليفه ونشره، الأجواء الخاصة التي ظهر ونشر فيه الخطاب (طريقة الإفصاح والإدلاء به).

(2)- تعريف الكلمات والعبارات الصعبة، وفهم مستويات اللغة (سجل اللغة/ registre de langue)

(3)- التعرف على (ثم التعريف ب) السياق السياسي -الاجتماعي الداخلي والخارجي المباشر وغير المباشر، الذي فيه ظهر الخطاب مثل: الظروف، الأطراف الحاضرة، الموضوعات والقضايا محل الخلاف والصراع في حقبة الإدلاء بالخطاب.

(4)- فهم الرهان المركزي للخطاب: وهو الرهان المتعلق بالهدف الرئيسي الذي يستهدفه مؤلف الخطاب السياسي، ويسمى هذا الرهان باستراتيجية الخطابية التي اعتمدها مؤلف الخطاب. وهنا ينبغي الانتباه حيث أن هذا الرهان غالبا ما يكون مخفيا غير ظاهر، لذا عليه أن يفعل مثل المحقق كولومبو عندما يكتشف سر جريمة ما من خلال جمع الأدلة بطريقة ذكية ومبدعة وبأناة وصبر.

المهم في هذه المرحلة الأول: أن يقوم الباحث بجمع أقصى ما يمكن من المعطيات التي تمكنه من تحليل شامل وواف وكاف وعلمي، ولأننا لا نتمكن إلا نادرا، أن ندعي جمع جميع المعطيات المتعلقة بخطاب سياسي يراد تحليله، فعلينا أن نستقصي في ذلك ما استطعنا، حتى لا يكون تحليلنا مجرد قراءة سطحية فضفاضة للخطاب.

المرحلة الثانية/ تحديد المفاهيم المفتاحية والأفكار الأساسية للخطاب:

في هذه المرحلة نوضح ما يبدو غامضاً أو مبهماً، أو غير معلوم في محتوى الخطاب من تعابير سواء ألفاظ أو مفاهيم أو أفكار أساسية:

فبعض الكلمات عندما تقرأ لأول مرة نفهم معناها وتحمل إلينا طابعا أوليا ... ولكن يجب أن نفرق بين الطابع الأول ومعطيات الواقع الحقيقي للخطاب والأهداف والنيات التي نراها والتي تتعلق بإدارة صاحب الخطاب .

كما أن مضمون الخطاب ليس مبني فقط على المعطيات البديهية أو العلمية، ولكنه مبني على معلومات لها طابع ثقافي وأيضاً على مفاهيم أساسية وبدونها لا يفهم الخطاب. لذلك يجب أن نفرق بين: “الكلمات – المفاهيم – الأفكار”: لأن لكل منها مستوى من القراءة يختلف عن الآخر: فبالنسبة للكلمات/ Les Mots لا يجب أن نهمل أية كلمة لا نعرف معناها، أو نأخذها بمعنى يتبادر للذهن لأول وهلة، لأن ذلك قد يؤدي إلى تحويل المعنى تماماً للالتباس.

وبالنسبة للمفاهيم/Conceptes: “لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء”، أو هو “تجريد للواقع يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله”، “أدوات الفكر والعلم والمعرفة، ذات طابع اتفاقي بين أهل كل تخصص علمي(مصطلحات/Thermes)، وهي لذلك مهمة في صياغة النظريات والأيدولوجيات والأفكار وهي وسائل الاتصال والتواصل الثقافي والاجتماعي والسياسي، تعبير موجز يعبر عن ظاهرة، يطلب تعريفه(التعريف/Définition) ليساعد على فهم وتحليل الظاهرة التي يدل عليها.

وبالنسبة للأفكار/ Les Idées، فهناك عدة أفكار أساسية كبرى في كل تخصص علمي أيا كانت التعابير المستعملة للدلالة عليها، لذلك يجب فحص الأفكار بدقة والتعرف عليها لأنها تكون ما يمكن أن نطلق عليه “النسق العام” للخطاب السياسي.

### المرحلة الثالثة لعملية تحليل الخطاب السياسي:

وهي مرحلة الغوص في بنية الخطاب والتنقيب فيها، وبنية الخطاب من فعل وإنتاج المؤلف كما نعلم والبنية التي نبحث فيها ثلاثة أنواع:

#### 1- البنية الطبوغرافية للخطاب السياسي وتتضمن:

التعريف بعدد المقاطع في الخطاب الدالة بتقسيم الموضوع إلى أفكاره الأساسية، وإذا لم يكن في الخطاب عدة مقاطع فيجب الانتباه إلى النقطة المركزية التي يتمحور حولها الخطاب واستخراجها. أما إذا كان الخطاب مطولاً غير واضح المعالم، فيجب الانتباه إلى التسلسل في الأفكار وانتظام تنسيقها واستخراج خريطة الخطاب الفكرية.

## 2- البنية اللغوية للخطاب السياسي:

- وتعني الانتباه عند تحليل الخطاب إلى حروف الوصل والإشارة والضمائر لتظهر خيوط الخطاب، كما يجب الانتباه إلى صيغ الجمل وخصوصاً صيغ الإثبات والنفي، الأمر والإثبات، وإلى محل الجمل من الإعراب، لفهم ما تدل عليه ضمن السياق العام للخطاب.

## 3- البنية المنطقية للخطاب السياسي:

ويقصد بها الانتباه إلى قاعدتين منطقيتين:

(أ) - الاستدلال بالاستنتاج المنطقي: أي كيف يتم الانتقال في الخطاب من القاعدة العامة إلى التصرف الذي تنطبق عليه وغالباً ما يظهر على شكل خلفية منطقية.

(ب) - الاستدلال بالاستقراء: مثال الاستدلال بالانتقال من الخاص إلى العام، أو من الجزء إلى الكل وهدفه تعميم قاعدة ويظهر خصوصاً عن طريق القياس ويقصد إعطاء حالة غير منصوص عليها حكم حالة منصوص عليها.

## المرحلة الرابعة/ التقيب عن غاية أو غايات الخطاب السياسي:

هذه المرحلة تعد تتويجاً للمراحل الثلاث السابقة، لأننا نستعين بما استكشفناه وعرفناه وحللناه سابقاً حول: أصل وطبيعة الخطاب "المرحلة الأولى" وحول المفاهيم الأساسية "المرحلة الثانية" وحول البنية المنطقية "المرحلة الثالثة"، لإدراك الغاية من الخطاب ورهانات أصحابه.

والسؤال الذي ينبغي الإجابة عنه في هذه المرحلة الرابعة هو: ما هي غاية هذا الخطاب؟ وما هي الرسالة التي يحملها ويراد أن تصل للقارئ؟

بالطبع الغاية في الخطاب لها مفهوم نسبي، بحيث يعود اكتشاف جوهره و حقيقته إلى ذكاء المحلل وللمدخل النظري الذي تبناه ضمن إطار علمي تخصصي معين.

كما يجب الانتباه إلى صيغ الجمل وخصوصاً صيغ الإثبات والنفي، الأمر والإثبات، وإلى محل الجمل من الإعراب، لفهم ما تدل عليه ضمن السياق العام للخطاب.

## خلاصة المراحل الأساسية لعملية تحليل الخطاب السياسي:

إن اتباع هذه المراحل الأربع لتفكيك الخطاب وجمع المعلومات عنه وتحليله وتفسير محتوياته إلزامي لأنها المنهجية التي تدلّ المحلل السياسي إلى:

العناصر الأساسية للخطاب: أي مجموعة المفردات المعبرة بقوة دلالتها عن الأفكار الأساسية للخطاب.

(2)- أقسام الخطاب السياسي المحلل: أي تحديد حدود الأقسام المنهجية الأساسية للنص المحلل (مقدمة - صلب موضوع - خاتمة أو خلاصة).

(3)- غاية الخطاب وأهدافه الأساسية: أي تحديد مدى تأثيره في الواقع السياسي.

### المراحل الثلاث لعملية تحرير البحث:

وبعد ذلك نصل إلى تحرير البحث النهائي حول الخطاب المحلل و يصاغ وفق النموذج التالي:

(1)- تحرير مقدمة البحث وينبغي أن تتضمن ما يلي:

- التعريف بطبيعة الخطاب مع مراعاة متغيرات المكان والزمان والجمهور المستهدف.

- التعريف بهوية منتج الخطاب (كاتب أو ملقي الخطاب، الموقع عليه...) بالتركيز على التعريف بعناصر شخصيته التي تقدم توضيحات عن الخطاب السياسي المحلل.

التعريف بالرهان الرئيسي الذي يقف من وراء إنتاج الخطاب، أي الهدف الاستراتيجي لمنتج الخطاب السياسي، وما هي القضايا التي توقف عندها، من خلال الكلمات الدالة على ذلك ولكن من دون إطالة.

(2)- تحرير صلب الموضوع: ويتم على مرحلتين فرعيتين متكاملتين:

(1-2)- مرحلة تعقب واستكشاف وتجميع وتصنيف الرهانات والأفكار والقضايا الأساسية التي تعرض لها صاحب الخطاب:

فمن طرق تحرير تحليل خطاب سياسي، أن نلتزم بما التزم به صاحب الخطاب المحلل من أجزاء في صلب خطابه، وغالبا ما تكون مرئية، وإن لم تكن كذلك فعلى المحلل السياسي أن يستخرجها بذكائه المنهجي، بعد تفكيك الخطاب إلى أجزائه الرئيسية أو أفكاره المركزية. ويمكن تحديدها من خلال اكتشاف الحجج المستخدمة في تأييد رأي أو موقف سياسي معين.

فالخطاب السياسي مثل أي خطاب فكري عموما، يتشكل من مجموعة حجج منطقية محددة تتابع منطقيا من بداية إلى نهاية الخطاب.

(1-2)- مرحلة تعقب واستكشاف وتجميع وتصنيف الرهانات والأفكار والقضايا الأساسية التي تعرض لها صاحب الخطاب.

في كل جزء من أجزاء التحليل، ينبغي أن تشرح طبيعة الرهانات التي تحرك صاحب الخطاب ومن خلال فعالية الجمل التي أدلى بها لإقناع الجهة أو الجهات التي أرسل إليها الخطاب. وهنا ينبغي دائما التأكد من الإجابة على السؤال الأساسي التالي: لماذا قال مؤلف الخطاب كذا وكذا؟ ؛ ولماذا قاله في هذا الظرف أو التاريخ؟

ومن الأفضل أن تجيب أيضا على السؤال التالي: لماذا عندما تحدث صاحب الخطاب عن كذا وكذا من الأفكار والقضايا والمشكلات لم يتحدث عن كذا وكذا من الأفكار والقضايا والمشكلات، أي لماذا أخفى أو تجاهل هذا الجزء و ذلك من الواقع السياسي الذي تناوله.

مع العمل على التعليق والتوقع حول الإجابات الممكنة لذلك الإخفاء أو التجاهل أو النسيان والسكوت(المتعمد أو غير المتعمد) لأنه لا براءة في العمل السياسي، فغالبا صانع القرار السياسي يستهدف تحقيق مصلحة معينة، ففي الشأن السياسي ينبغي الانتباه إلى أن "السياسة هي أيضا "فن الإخفاء"، وفن التلاعب بمتغيرات القوة وفن الممكن وفن المراوغة والموازنة الذكية بين الربح والخسارة، بين المصالح والمفاسد، و"الغاية تبرر الوسيلة" (الميكيافيلية).

2 - 2) - تفسير الباحث لمحتويات الخطاب: كما رصده في عملية جمع المعلومات عنه من خلال الانتباه إلى ما يلي:

أ) - نوع النبرة أو النبرات الصوتية أو التعبيرية التي صيغ بها أسلوب الخطاب اللغوي، هل تتسم بالحدة والغضب، أم باللين والحميمية، بالتراجيدية والسخرية، أم روح الدعابة والفكاهة، بالهدوء أم بالصخب... الخ

ب) - نوع الخطاب من حيث الصياغة اللغوية من حيث الأسلوب:

سردي: أي استكشاف من هم الأشخاص أو الأطراف الأساسيين في الخطاب. وهل الخطاب يتعرض أساسا للظروف، والخصائص والأحاسيس؟ وهل يتكون الخطاب من أفكار وأوصاف وحوارات وإنجازات؟ ولماذا لجأ مؤلف الخطاب السياسي إلى ذلك الأسلوب وتلك العناصر؟

إعلامي، حجاجي(برهاني): ما هي العناصر المعلوماتية والمعرفية التي يقدمها الخطاب على المستويات الفلسفية والسياسية والتاريخية والأخلاقية والاقتصادية والشخصية والنفسانية والاجتماعية والدينية والبيداغوجية...؟

ج) - التعرف على البنية المنهجية للخطاب (القراءة المنهجية للخطاب).

3- تحرير خلاصة البحث:

وينبغي أن تتضمن - بأسلوب تلخيصي موضوعي نقدي - ما يلي:

جرد الحصيلة الإجمالية لمدى نجاح أو فشل الاستراتيجية الخطابية التي اعتمدها صاحب الخطاب. وهنا نذكر أنه في غالب الأحيان لا يمكن لمحلل خطاب سياسي أن يجزم بأن الخطاب حقق الفشل الكامل أو النجاح التام، ففي الغالب تكون الحصيلة نسبية.

وللتمكن من التمييز بين الفشل والنجاح يمكن التقيد بمجموعة معايير منها:

- ✓ مدى تمكن الخطاب من إقناع الجمهور المستهدف.
- ✓ مدى تمكن الخطاب من تغيير أو تعديل الوضع أو الموقف السياسي القائم (أزمة، تخلف، احتلال، انقلاب، تغير...)
- ✓ مدى استطاعة الخطاب تغيير مجرى التاريخ (وهي حالات نادرة)
- ✓ مدى تحول الخطاب إل وثيقة مرجعية بعد 20 إلى 50 سنة أو أكثر (في حالات استثنائية).

### خلاصة المراحل الثلاث لعملية تحرير البحث:

- (1) - تحرير مقدمة البحث
- (2) - تحرير صلب الموضوع: ويتم على مرحلتين فرعيتين متكاملتين:
  - 2 - (1) - مرحلة تعقب واستكشاف وتجميع وتصنيف الرهانات والأفكار والقضايا الأساسية التي تعرض لها صاحب الخطاب.
  - 2 - (2) - تفسير الباحث لمحتويات الخطاب كما رصدها في عملية جمع المعلومات.
- (3) - تحرير خلاصة البحث.

### المحور الثالث/ تقنيات تحليل الموائيق الدولية:

يتناول هذا المحور الموائيق الدولية بما تتضمنه من معاهدات و اتفاقيات دولية وتعميق الفهم في أسباب الظواهر السياسية عامة و الدولية خاصة، إذ تقوم على عدة صيغ تحليلية منها صيغة نموذجية تتضمن خطوات منظمة وهي كالتالي:

#### - مرحلة فهم الوثائق و الموائيق:

تعد هذه المرحلة أهم مرحلة، إذ ينبغي على الباحث أن يجمع المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو الاتفاقية، حيث تعتبر أساس لفهم الوثيقة و تحليلها و تتمحور هذه المرحلة فيما يلي:

- أ- **الدراسة الوصفية:** تستلزم القراءة المتعددة و المتمعنة للوثيقة، من اجل تحديد العناصر التالية:
- طبيعة الوثيقة: هل هي سياسية، قانونية، اقتصادية، امنية....هل هو موضوع عام أو متخصص و هل هو مجرد مشروع دستور، أو معاهدة، أو اتفاقية دولية.....
  - مصدر الوثيقة: و يقصد بها الجهة المصدرة للوثيقة، فقد يكون البرلمان أو الحكومة، أو هيئة الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية ما.
  - تاريخ صدور الوثيقة: و ذلك لمعرفة ما إذا كانت جديدة، معدلة بمعنى تغييرا لموقف معين حتى يشير آلية المحلل عند تحليله.
  - تحديد المصدر الذي اخذ منه النص الأصلي للوثيقة مع الاتفاقية.
- ب - **الدراسة الشكلية:** هنا يتم تقسيم الوثيقة و التسطير على الكلمات و المصطلحات أو العبارات المتضمنة فيه و تتمثل هذه الدراسة في معرفة:
- البنية الطباعية للوثيقة: و يقصد بها بيان عدد الفقرات أو المقاطع التي تتكون منها الوثيقة و هذا يساعد المحلل و يسهل عليه عملية وضع خطة للتحليل.
  - البنية الاصطلاحية: على الباحث أو المحلل أن يقوم بتحديد المصطلحات المعتمدة في الوثيقة و تحديد نوعها، فقد تكون مصطلحات قانونية أو سياسية أو اقتصادية حتى يعلم من خلالها اللغة المستعملة، هل هي لغة سليمة مترجمة.....عدد اللغات الصادرة بها، ثم استخراج الكلمات المفتاحية و التي من شأنها أن تسهل على المحلل أن لتحديد المضمون بشكل دقيق.
  - البنية الخارجية للوثيقة: فالمتعارف عليه أن أي وثيقة لا تصدر منعزلة وحيث يستند تحليلها على ضوء محيطها الخارجي أي ربطها بما قبلها أو بما يوازيها أو بما بعدها من وثائق أخرى.
- **مرحلة التحليل:**
- يتوقف تحليل الوثيقة القانونية على ضرورة احترام التقسيم المتعارف عليه و الذي يبدأ بمقدمة ثم عرض فخاتمة.
- تقديم الإطار العام تسمية الوثيقة أو الاتفاقية + الإطار الشكلي ( نوع الوثيقة: بيان الاتفاقية معاهدة دستور / عدد النصوص و المواد / تقسيم الوثيقة، اللغة.....)
  - الإطار المكاني و الزماني ( مكان إصدار الوثيقة، مكان انعقاد المؤتمر الذي انبثقت عنه الاتفاقية تاريخ إصدار الوثيقة.....الجهة أو الدولة أو المنظمة التي أصدرت الوثيقة أو الاتفاقية، أطراف الوثيقة و الاتفاقية. مجالها الجغرافي (عالمية ... إقليمية، ثنائية، وطنية)

- الظروف المحيطة بإصدار الوثيقة (أسباب إصدار الوثيقة و الظروف المتزامنة مع إصدارها أو تنفيذها)
- الإشارة إلى نوع النص هل هو نص عام أو نص خاص.
- تحديد موضوع الوثيقة.
- ذكر الوثائق المتماثلة و المتشابهة التي لها نفس الهدف سواء من حيث الأحكام أو من حيث النتيجة الموجودة في الوثيقة.
- المضمون: فيه يتم مناقشة كل الأفكار و الأحكام الأساسية المتضمنة في الوثيقة و المتعلقة به و يعتمد فيه على ما يلي:
- ضرورة وضع شرح للوثيقة أو الوثائق (الإطار الموضوعي، مضمون الوثيقة بشكل عام تحليل المواد أو - النصوص و استنتاج الأفكار و أحكام الاتفاقية الإجراءات و الآليات) بالاعتماد على مضمون الوثيقة و على ما درس الطالب لتأكيد أفكار الوثيقة و الوثائق.
- تقييم للموضوع: يتم فيه الحديث حول مدى ملائمة الأفكار و الأحكام التي تنص عليها الوثيقة.
- موضوع التحليل مع الظروف الواقعية (اجتماعية، اقتصادية، سياسية ....) المصاحبة للوثيقة و انعكاساتها (محليا ، إقليميا، دوليا).
- النقد و الاستنتاج عن طريق القياس، عن طريق أعمال مفهوم المخالفات أو استعمال مفهوم الموافقة ( من خلال - مقارنتها بالوثائق الأخرى ذات الصلة و تحديد الثغرات أو النقص أو التناقضات. إن كانت اتفاقية دولية يتم إسقاطها على الواقع المحلي في الجزائر.
- **الخاتمة:** و هي عبارة عن استنتاجات و خلاصات لما تم التوصل إليه من خلال موضوع التحليل و يمكن أن تمثل في مقترحات مقدمة لتعديل أو مراجعة أو إلغاء، أو ترميم النص سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام، مع إمكانيات طرح صيغة جديدة بديلة.
- لكن انطلاقا من أن العلم في بعده العام قائم على التطور المستمر مهما اختلفت صيغته بالتراكم العلمي أو القطيعة العلمية قطيعة غاستون باشلار، فإن علم السياسة و تقنياته في بعده الخاص لا ينفصل عن هذه السياق المعرفي الشامل.

### مثال تطبيقي لوثيقة دولية:

- - معاهدة لشبونة 2009 نموذجا

### **1 - الجانب الشكلي القانوني:**

نوعية الوثيقة: معاهدة تأسيسية، و تسمى العبر معاهداتية the across treaty

هوية الفاعل الدولي، دول واستفالية.

السياق، مشروع الدستور أوروبي الموحد الذي انطلق عام 2001 - سنة 2007 التوقيع على المعاهدة، الأول من ديسمبر عام 2009، أصبحت معاهدة لشبونة قانونا و دخلت حيز التنفيذ وسط احتفاء دول أوروبا المشتركة في توقيع بالمعاهدة التي يعرف أنها بديل لمشروع الدستور الأوروبي ضمن مسعى إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

ضمن السياسات الدنيا نسبيا، إلغاء حق النقض \*الفيتو\* الذي تتمتع به الدول المنفردة فيما يخص سياسات الاتحاد في عدد من المجالات و تحديدا محاربة التغيرات المناخية، و الطاقة، و المساعدات الدولية الطارئة.

- ضمن السياسات العليا، حق نقض دول الاتحاد لا يزال قائما فيما يتعلق بالسياسات الدفاعية تحديدا و نظام فرض الضرائب، و السياسة الخارجية.

2 - من حيث الموضوع: مناقشة سياسية

الهدف المعلن مسعى تحقيق حل للامزة السورية بأدوات معيارية للاتحاد الأوروبي.

الهدف الضمني: تقديم أوروبا الاتحاد كنموذج فاعل ما بعد واستفالي له دور سياسي و امني عالمي و لدعم تماسك التوجه الأوروبي ضمن مسعى شامل لأوروبا العلاقات الدولية من جديد.

لكن اصطدم هذا التوجه بعدم فاعلية سياسات الاتحاد الأوروبي وفق مرجعية مواد معاهدة لشبونة سنة 2009.

يفسر ذلك وفق ما يأتي:

على المستوى السياسي و الأمني:

دبلوماسية:

يبرز الدور المحدود جدا للاتحاد الأوروبي ككتلة في الصراع السوري من منشأ نظامي، حيث أدى تنفيذ معاهدة لشبونة - و هو احدث تطور في الهيكل القانوني للاتحاد الأوروبي - إلى إضعاف دور مبادرات السياسة العامة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، و لا سيما المفوضية الأوروبية و دائرة العمل الخارجي الأوروبي، مما أعطى هذه المسؤولية للدول الأعضاء، الدول الكبرى و على مستوى رؤساء الدول و الحكومات. أمثلة على هذا التحول كثيرة: بذلت دول الاتحاد الأوروبي الكبرى جهودا متمدة لتعيين

دبلوماسيين وطنيين لتولي رئاسة وفود هامة في الاتحاد الأوروبي، و استبعد وزراء الخارجية من المجلس الأوروبي الذي يجمع القادة الوطنيين.

ضمن أدوات دبلوماسية الاتحاد الأوروبي - المساعدات الإنسانية، و المعونة الإنمائية و العقوبات التجارية، و الاتفاقات مع الدول الثالثة، و ما إلى ذلك - بقيت مع المفوضية الأوروبية، لكن قدرة الاتحاد الأوروبي على استخدام هذه الأدوات بالاقتران مع المبادرات السياسية الأوسع و دعمها غير مؤثرة - و باختصار قدرة الاتحاد الأوروبي على ممارسة القيادة السياسية - قد تقلصت بشدة. و قد أظهرت تجربة الحرب السورية بما في ذلك قضية اتفاق اللاجئين مع تركيا، أن دولة عضو واحدة لا يمكن أن تصبح زعيما مقبولا للاتحاد الأوروبي بأكمله. بدلا من ذلك، أنتجت هذه الهندسة الجديدة إما التقاعس عن العمل (يشهد على عدم كفاءة سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن سوريا) أو الارتباك ( كما هو الحال بالنسبة لاتفاق اللاجئين مع تركيا التي تم التفاوض على سماتها الرئيسية من قبل ألمانيا بدلا من مؤسسات الاتحاد الأوروبي).

أدت كنتيجة سياسية لـ:

تزامن الجداول الزمنية، أن هيكل السياسة الخارجية الأوروبي بدا في الوجود في نفس اللحظة، التي شهد فيها الربيع العربي تحديات جديدة تماما أمام آلية السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي التي تعطلت و خلافا للتوقعات في برلين أو لندن أو باريس، فإن الأصوات السائدة للدول الثلاث الكبرى، قلص صوت البيروقراطية في بروكسل لم تؤد إلى أي زيادة في الكفاءة - بل العكس تماما.

### على المستوى الاجتماعي (دور المتغيرات الاجتماعية):

أظهرت أزمة اللاجئين الضخمة التي بدأت في عام 2015، و إن لم تكن تتألف حصريا من طالبي اللجوء السوريين فجوة ثلاثية في الاتحاد الأوروبي. ألمانيا في البداية مع السويد كانت الدول الأوروبية الوحيدة المفتوحة لاستضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين و لم يكن هذا مفاجئا لان البلد يتمتع بسجل قوي للنمو الاقتصادي، بالقرب من العمالة الكاملة و فائض في الميزانية ووظائف شاغرة و موقف ايجابي من مواطنيها تجاه اللاجئين في المجموعة الثانية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي تلك التي رفضت أن تلعب أي جزء في أزمة اللاجئين، مثل المملكة المتحدة و الدنمارك و مجموعة أوروبا الوسطى بأكملها من الدول الأعضاء، ثم جاءت البلدان التي حاولت أن تظهر التضامن مع ألمانيا و لكن ليس لديها قوة الاقتصاد و لا الإرادة السياسية للقيام بذلك.

بشكل عام خصص الاتحاد الأوروبي و دوله الأعضاء ما مجموعه 5 مليارات بما ساوي يورو 5.5 مليار دولار لمساعدة اللاجئين السوريين من عام 2011 إلى منتصف عام 2016، و تعهد بتقديم 3 مليارات يورو اضافية ( 3.3 مليار دولار ) في مؤتمر دعم سوريا في لندن فبراير 2016.

و قد توصل اتفاق بين تركيا و الاتحاد الأوروبي بشكل عام في 29 نوفمبر 2015، و انتهى في 18 مارس 2016 إلى انخفاض حاد في عدد المهاجرين غير المنضبطين الذين وصلوا إلى الجزر اليونانية في بحر ايجه و لكن الصفقة سرعان ما أصبحت متورطة في التقاضي بشأن التنازلات التي قدمها الاتحاد الأوروبي و الشروط التي يجب أن تلبئها تركيا.

### آفاق لتوسيع فعالية الاتحاد الأوروبي:

على المستوى الفني دبلوماسيا، أثار الخبراء مسألة ما إذا كان دور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في قدرة الوساطة يمكن أن تصبح ممكنة في سوريا و المسألة هي ما إذا كان يمكن التوصل في وقت ما إلى توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة الدوليين لكي يعهد إلى الاتحاد الأوروبي بإدارة المناقشات بين الأطراف الفاعلة الرئيسية بشأن اتفاق انتقالي في نهاية المطاف مثل صيغة 1 + 5 p في المفاوضات النووية الإيرانية و يمكن القول أن ملائمة وجود وسيط محايد إلى حد ما أو منافس في المناقشة قد تثبت جدواها مرة أخرى بالنسبة لموسكو و واشنطن.

## قائمة المراجع:

- 1- محمد المصري، "كيفية تحليل النص السياسي"، موقع الإخوان المسلمين، شعبة سوهاج، مصر، على الإنترنت، نشر بتاريخ 5 فيفري 2009م، تاريخ الاطلاع: 4 ماي 2010.  
<http://ikhwansohag.com/index.php>
- 2- عماد عبد اللطيف، "مهنة تأليف الخطب السياسية، ماض مشبوه ومستقبل مزدهر"، مجلة العربي، الكويتية، العدد 621، أوت 2010م.
- 3- حامد عبد الماجد قويسى، منهجية تحليل الواقع السياسي، حلقات مسلسلة منشورة في مجلة المجتمع الكويتية، سنة 2003، انظر قرص مضغوط مجلتي المجتمع والإتقان وكتاب الأمة.
- 4- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقتربات، والأدوات، دن، الجزائر، 1997.
- 5- يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، درا نشر كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 6- هبة عبد المعز، تحليل الخطاب، [على الويب]، تاريخ آخر تعديل ونشر: 3 مارس 2009، تاريخ الاطلاع: 1 جانفي 2010.
- 7) إبراهيم محمود أبو زيد، أزمة البحث التربوي، التربية المعاصرة، القاهرة، 1986.
- 8) حسين سمير محمد، تحليل المضمون تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته، عالم الكتب، القاهرة، 1983.
- 9) حويحي نعمة الله إسماعيل، تحليل محتوى أدب الأطفال في ضوء معايير الأدب في التصور الإسلامي، مكتبة الملك عبد العزيز ، الرياض، 1995.
- 10) الخالدي عماد وجيه، تحليل المحتوى طريقة بحث علمية لتحليل الوثائق، معهد الإدارة، الرياض، ع3 ، مجلد 13، 1968.
- 11) سالم نادية، إشكاليات استخدام تحليل المضمون، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، 1983.
- 12) طعيمة رشدي، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة،
- 13) عبد الحميد محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، دار الشروق، القاهرة، 1980.
- 14) عبد الباسط محمد، أصول البحث الاجتماعي، دار الشروق، القاهرة، 1980.
- 15) عبد الباقي زيدان، قواعد البحث الاجتماعي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1974.
- 16) العساف صالح محمد، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1989.
- 17) عزوزي حسين، منهجية البحث في العلوم الشرعية، دن، فاس، 1986.
- 18) القحطاني عبد الرحمن محمد، تحليل المحتوى واستخدامه، الحرس الوطني، الرياض، ع 76، 1989.
- 19) الهباتلي حسن، تحليل المحتوى، المجلة العربية للمعلومات، تونس، ع2، مجلد 10، 1989.
- 20)-Nicolas Roussellier, « Note sur la méthode du commentaire analytique des discours politiques », <https://segue.middlebury.edu/portal/list>
- 21)-Lucien Jaume, « Méthodes d'interprétation des textes politiques. Le cas Guizot : étude d'une forme de stylistique politique »,

- <http://www.juspoliticum.com/Methodes-d-interpretation-des.html>
- <http://www.juspoliticum.com/?lang=fr>
- N°1 Droit Politique
- Site : Juspoliticum

22)- Reiner Keller, « **L'Analyse de discours du point de vue de la sociologie de la connaissance, Une perspective nouvelle pour les méthodes qualitatives** », in: Recherches Qualitatives, N°3, Hors Série, Actes du Colloque Bilan et Perspectives de la recherche qualitative, organisé par L'Association pour la Recherche Qualitative, 2007.